مذكرات الأستاذ محمد الميلي

أوردت أمس ما كتبه الشيخ الطيب العقبي عن تقييم المؤتمر الإسلامي وتقييم الزيارة التي قام بها وفده إلى باريسي.
ولاشك أن القارئ قارن بين التقييم الذي قدمه ابن باديس، الذي كان متشائما، والتقييم الذي قدمه الشيخ الطيب العقبي وكان مغرقا في التفاؤل.

◆ بقلم محمد الميلي ◆ الحلقة المئة والتاسعة عشرة ◆

الخلاف بين العقبي وابن باديس

ومن الجدير بالتسجيل بالنسبة للخطاب الذي ألقاه الشيخ الطيب وعرضه إثر ذلك مكتوبا في «البصائر»، أنه انتقد موقف مصالي الحاج في مطالبته بالاستقلال، بل هو لم يكتف بذلك، إذ سكت عن ذكر الخطاب الذي ألقاه مصالي الحاج في الملعب البلدي، رغم أهميته.

في حين أن خطاب مصالي الحاج كان متوازنا، إن صح هذا التعبير، فهو قد أيد مطالب المؤتمر التي تحقق، في حالة الاستجابة لها، المساواة بين الجزائريين والأروبيين، وتضمن في الوقت نفسه تحسين أوضاعهم والتخفيف من بؤسهم، لكنه عارض، بشدة، ضم الجزائر وإلحاقها بفرنسا لأن ذلك يعني استكمال الاحتلال العسكري للجزائر وجعله أبديا، وذلك لا يجوز بحال من الأحوال.

وقد أوردت صحيفة «الكفاح الاجتماعي» الشيوعية ملخصا لما قاله مصالي الحاج، جاء فيه:

«لقد ابتهجنا لانعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري.. ونحن نؤيد المطالب العاجلة التي هي مطالب متواضعة شرعية والتي تنص عليها الوثيقة التي قدمت لحكومة الجبهة الشعبية، والتي ندعمها بكل قوانا، لكننا نقول بكل صرامة إننا ندين ما يتعلق، في المطالب، بإلحاق بلدنا بفرنسا، وكذلك ما يتصل بالتمثيل النيابي.. إننا لن نقبل أبدا، تحت أية ذريعة، أن يضم وطننا إلى بلد آخر ضد إرادته، لا نريد، تحت أي عنوان، أن نرهن المستقبل والأمل في حرية وطنية للشعب الجزائري».

وبعد ذلك أخذ حفنة من تراب ورفع بها قبضته قائلا: «لا يمكن أن يبيع الإنسان بلده» آنذاك هجم جزء من الجمهور، يهتفون بحياته ويرفعون على الأكتاف الرجل الذي ربط بين مطلب المساواة في الحقوق ومطلب استقلال الوطن.

وقد علقت صحيفة الحزب الشيوعي على ذلك قائلة:

«نلاحظ بكل أخوة لمصالي الحاج أن رفع شعارات جد متقدمة، مهما تكن الطموحات التي تعبر عنها مشروعة، تهدد بتفكيك قوى المؤتمر الإسلامي التي عانينا الكثير من أجل جمعها، واجتمعت لحسن الحظ. لذلك يجب، أن نحافظ على هذه الوحدة الخصبة، وأن لا نعمل أي شيء يمكن أن يزعزها، حتى نستطيع تحقيق مطالب الشعب الجزائري الشرعية الأكثر استعجالا».

●●●●

في سياق تسجيل بوادر الانشقاق في صفوف جبهة المؤتمر الإسلامي المشكلة من الشيوعيين والعلماء وحركة النواب، نستطيع أن نسجل مظاهر الاختلاف والخلاف بين الشيخين: ابن باديس والطيب العقبي. وهو اختلاف وخلاف لا يظهر فقط في تقييم زيارة وفد المؤتمر إلى باريس، بل يظهر حتى في الموقف من مصالي الحاج، كما يكون قراء الحلقة السابقة قد لاحظوا ذلك ولا شك.

وظل هذا الاختلاف والخلاف حتى بلغ الذروة بعد مقتل المفتي الذي اتهم الشيخ الطيب العقبي بأنه هو الذي حرّض القاتل، وأدخل السجن صحبة عباس التركي رحم الله الجميع.

بقدر ما كان الشيخ العقبي يزداد ابتعادا عن حزب الشعب وأفكاره، ويزداد اقترابا من الإدارة الفرنسية، بقدر ما كان ابن باديس يزداد ابتعادا عن التيار الذي تمثله حركة النواب، ويزداد اقترابا من حركة مصالي الحاج.

فالشيخ العقبي، نزل، عند مطلب الفرنسيين الذين طلبوا من ممثلي التيار الوطني المعتدل أن يعلنوا ولاءهم لفرنسا عندما ظهرت نذر الحرب العالمية الثانية في الأفق، بينما رفض ذلك الشيخ عبد الحميد بن باديس وصحبه. يتأكد ذلك عندما نقرأ ما كتبته صحيفة الشهاب في ربيع 1939 تعليقا على المعركة الانتخابية التي دارت في العاصمة من أجل مقاعد المجلس الجهوي في العاصمة.

فقد تقدم للحصول على هذا المقعد أربعة مرشحين، أولهم يمثل «المدرسة العتيقة» حسب تعبير الشهاب والثاني يمثل الحزب الشيوعي والثالث يمثل الفكرة الوطنية المعتدلة والمؤتمر الإسلامي، والرابع يمثل حزب الشعب الجزائري. يقول «الشهاب» في استخلاص العبرة من نجاح رمشح حزب مصالي الحاج ما يلي:

" وقف عشرة آلاف من الناخبين وقفة فاحص خبير أمام المترشحين الأربعة، ذلك تنصره حكومته ومالها، وذلك تنصره مبادئه الشيوعية وحزبه والآخر تنصره مبادئ المؤتمر وسياسة المطالب والمشاركة، والأخير ينصره اضطهاد إخوانه واستشهاد زعمائه وما يحمله من فكرة استهجان الطرق السياسية التي اتبعت إلى يومنا هذا.

الدرس الأول الذي ألقاه الشعب في هذا الانتخاب هو عدم التأثر بما كان يتأثر به الناخبون من قبل.. فلا التضييق الإداري ولا التوسلات الحكومية ولا الأموال التي تتداول بين أيدي السماسرة استطاعت أن تميل الكفة لجانب رزق محي الدين «ممثل الإدارة» الذي كان هو المنهزم الظاهر في هذه المعركة. أما المنهزم الحقيقي الأكبر في المعمعة فالقراء يعلمونه ولا موجب لذكره وتعيينه جريا على قاعدة جواز حذف ما يعلم.

اتجهت الجماهير أفواجا رغم التهديد والوعيد صوب المرشح الوطني، لا يهمهم من شخصه شيء إنما يهمهم أنه يمثل برنامجا ضد تلك السياسة التي مجتها الأقلام.. يمثل سياسة اليأس من عدالة فرنسا والنقمة على سلوكها وتصرفاتها.

أما الدرس الثاني الذي ألقاه حزب الشعب في هذه المناسبة فهو يأسه من الحكومة ومن كل إصلاح يحصل بواسطة المطالب والوفود.. إذ لم ينل أحد من ممثلي سياسة المطالبة والوفود إلا نحو 14 من أصوات الناخبين.

واتجهت الجماهير أفواجا رغم التهديد والوعيد صوب المرشح الوطني، لا يهمهم من شخصه شيء إنما يهمهم أنه يمثل برنامجا ضد تلك السياسة التي مجتها الأقلام.. يمثل سياسة اليأس من عدالة فرنسا والنقمة على سلوكها وتصرفاتها.

أما الدرس الثاني البليغ الذي ألقاه الشعب على مسمع الإدارة والحكومة وعلى مسمع كل من يريد أن يسمع فهو ذلك التغير الجسيم في فكرة الأمة، وقد كانت بالأمس تبتعد عن كل مضطهد وتتواصى بالانفضاض من حول الذين مستهم اليد الإدارية بسوء فإذا بها اليوم تتضافر حولهم وتحيط به وتساندهم..».

وابن باديس يسجل هنا وفي مقالات أخرى ترجع إلى نفس الفترة، تفطنه إلى التغيير الذي حدث في ميزان القوى السياسية.

فالآن وقد تفطن الشعب إلى حقيقة المعركة، وقد وعى قوته، فقد تغير ميزان القوى لصالح الناطقين والمعبرين عن المطامح الشعبية ولو كانوا مضطهدين من طرف الإدارة.

مراهنة ابن باديس هنا على القواعد الشعبية واضحة كل الوضوح.

إن قيمة ابن باديس وجرأته السياسية تزداد عندما نضع أقواله وأفكاره تلك في إطارها الزمني، أي قبل الحرب العالمية الثانية.

أؤكد على هذه الملاحظة، لأني سمعت مرة أحد الذين عاشروه، يقول عنه بعد وفاته بنحو عشر سنوات، لم يكن ابن باديس يجرؤ على ما نقوله نحن الآن.

صدمتني هذه الملاحظة لأن ابن باديس كان جريئا في طرح رأيه المتصل بتكريس القطيعة مع فرنسا أولا، وثانيا لأن مثل هذا الكلام يعتمد على نوع من المقارنات السطحية، يغفل أصحابها عن تصوير المناخ والعصر الذي قيلت فيه، بل هناك ما هو أخطر من ذلك لأن من يصدر عنهم مثل هذا التعليق يسكتون، عمدا أو جهلا، عن كتابات ابن باديس التي قدمنا شيئا قليلا منها، التي تطالب بالمساواة التامة بين الأمة الجزائرية والأمة الفرنسية، في إطار تعاون بين دولتين مستقلتين.

مثل هذه المقارنات السطحية، يشكل خطرا يجب أن نتجنبه في مجال تقييمنا لكل ما يتصل بالإرث الوطني للجزائر.

وهذا بالضبط ما دفعني إلى أن أكتب في أحد ملاحق «الشعب» الثقافي، في الفترة التي تولى فيها إدارة «الشعب» الأخ محمد سعيدي، مقالا، في السبعينات من القرن الماضي، عنوانه «ابن باديس.. هذا المجهول» جاء في خاتمته ما يلي:

والحقيقة أن فكر ابن باديس أعمق وأخطر من أن تكفي فيه محاولات فردية منعزلة. لذلك نرجو من قيادة الثورة الجزائرية أن تشجع دراسة ابن باديس، والتعريف بفكره، وأن تسهم في الكشف عن مدى الدور الذي قام به في بعث الشخصية الوطنية، وبالتالي في التمهيد للثورة الجزائرية».

«إن السؤال المطروح هو هل نريد أو لا نريد أن نحتفظ بالجزائر، ففيما إذا كنا نريد الحفاظ على مكانتنا، فيجب أن نمارس في المستعمرة سياسة سلطة حازمة، إن تطبيق تدابير استثنائية صارمة ضروري للقضاء على عمل المشاغبين، لقد تبينتُ سياسة الحزم هذه».

●●●●

مهما يكن من شيء، فإن الاحتفال بعودة وفد المؤتمر الإسلامي، ما كاد يهدأ، حتى تبين أن التفاؤل العارم الذي فجره المؤتمر الإسلامي بسبب تصريحات بعض رجاله المغرقة في التفاؤل مثل الدكتور ابن جلول، والشيخ الطيب العقبي، كان محكوما عليه بأن ينهار نظرا للتناقضات الجزائرية التي شرحنا بعض مظاهرها، من جهة، وللتناقضات الموجودة، داخل الحكم الفرنسي من جهة أخرى.

فقد غادر ليون بلوم رئاسة الحكومة، دون أن يتمكن من إنجاز أي واحد من الوعود التي التزم بها. وقد سلك «كاميل شوطان (Camille chatemps) مسلكه في التسويف، عندما خلفه في رئاسة الحكومة من جوان 1937 إلى يناير 1938.

ثم إن بعض الشخصيات الفرنسية التي أسندت إليها مسؤوليات تتصل بالجزائر، بسبب ما عرف منها من تحرر، لم تلبث أن تراجعت، فالسيد «أوبان» مثلا، وهو مسؤول عن الشؤون الجزائرية في وزارة الداخلية، كان قد استقبل بحفاوة مصالي الحاج بعد عودته من سويسرا حيث التجأ حتى لا يلقى عليه القبض.

«أوبان» هذا أرسل إلى الجزائر ليتفقد الأوضاع ويعود بما يعزز خط المشروع الذي يتشوق كثيرون لإنجازه، ويسعى المعمرون بكل جهدهم لإحباطه. لكن «أوبان» بعد عودته أدلى بتصريح إلى صحيفة لوماتان جاء فيه:

«إن السؤال المطروح هو هل نريد أو لا نريد أن نحتفظ بالجزائر، ففيما إذا كنا نريد الحفاظ على مكانتنا، فيجب أن نمارس في المستعمرة سياسة سلطة حازمة، إن تطبيق تدابير استثنائية صارمة ضروري للقضاء على عمل المشاغبين، لقد تبينتُ سياسة الحزم هذه».

وفي نفس الوقت تحرك أروبيو الجزائر في عدة اتجاهات: فالبرلمانيون منهم طالبوا بوجود طبقتين من المنتخبين: الفرنسيون، وغيرهم، في حين أن المشروع ينص على وجود طبقة انتخابية واحدة. وهناك، مثل «اليزي ساباتي» من طالب بتشكيل مجلس أعلى من المسلمين، مقره في باريس، يكون ممنوعا من إبداء أي آراء سياسية. ومن الواضح أن تشكيل مجلس منتخب من المسلمين الذين يأتمرون بأوامرهم. وهناك من كان يربط إعطاء حق التصويت إلى فئة الجزائريين الذين ينص عليهم المشروع، بتخليهم عن الأحوال الشخصية وهو ما كانت ترفضه أغلب التيارات التي يتشكل منها المؤتمر الإسلامي، ولا شك أن الأروبيين، إذ يشترطون هذا الشرط، فلأنهم يعرفون أن معظم الجزائريين يرفضونه.

وفي سياق حملة أروبيي الجزائر تلك، أعلن نوابهم في البرلمان عن أنهم سوف يستقيلون إذا قدم المشروع للنقاش (ماعدا إثنين يمثلون الحزب الاشتراكي، رفضا الانضمام إلى المهددين بالاستقالة).

وفي يوم 6 مارس 1937 أعلن رئيس اتحادية رؤساء بلديات الجزائر عن الاستقالة الجماعية لرؤساء البلديات ومساعديهم. وفي يوم 8 مارس تحدثت الصحافة الفرنسية الصادرة بالجزائر عن استقالة 250 رئيس بلدية، وتحدثت صحفية «الطان» (Le Temps) الباريزية الصادرة بتاريخ 11 مارس عن استقالة 321. وعندما أعلن في باريس عن استقالة حكومة (شوطان) (الذي خلف بلوم) توقفت صحف الجزائر عن نشر أخبار الاستقالات، لكن الوالي العام في الجزائر أبرق لباريس يوم 17 مارس بأن 92٪ من رؤساء البلديات ومساعديهم استقالوا في القطاع القسنطيني، و88٪ في قطاع الوسط، و58٪ في القطاع الوهراني.

وإثر ذلك أعلن عن تشكيل الحكومة الجديدة التي ترأسها ليون بلوم مرة أخرى، وكان فيوليت من بين أعضائها.

ثارت ثائرة الأروبيين، عندما وجدوا أن فيوليت «العربي» (كما كانوا يسمونه منذ أن كان واليا عاما) ضمن التشكيلة الحكومية الجديدة، وأطلقوا عليه وصفا جديدا هو «فيوليت الطاعون» وطلب البروفيسور Devand، النائب عن قسنطينة، أن تكون الجزائر في حالة تأهب وطوارئ ضد هذه الحكومة «التي تمثل إهانة وطنية واستفزازا حقيقيا ضد الجزائر الفرنسية» وألح الوالي العام على وزير الداخلية أن يسعى للحيلولة دون تقديم المشروع إلى البرلمان. لأن العداء المتنامي بين المسلمين والفرنسيين يهدد بأن يتحول إلى نزاع عرقي». واقترح حلا يتمثل في تأجيل النظر في المشروع بحجة الوضع الدولي القائم، إلى وقت آخر.

بل إن شخصا مثل «البير صارو» قد نسب إليه القول بأن المشروع لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت، أمام باريس، حركة إسلامية يستبعد منها علماء الإصلاح الديني، أي جمعية العلماء.

هل كان في إمكان الجزائريين أن يوفقوا، أمام كل هذه التناقضات، إلى تشكيل حزب وطني موحد، رجال الإصلاح الديني من جهة، وحزب الشعب الجزائري من جهة أخرى. الطرفان كانا متفقين إلى تكوين حزب موحد، يستفيد من فشل تجربة المؤتمر الإسلامي بسبب جمعه لعدد من التناقضات كان يستحيل تذويبها في إطار فضفاض مثل المؤتمر الإسلامي.

فما الذي حدث بعد ذلك؟ ذلك ما نراه في الحلقة القادمة إن شاء الله.